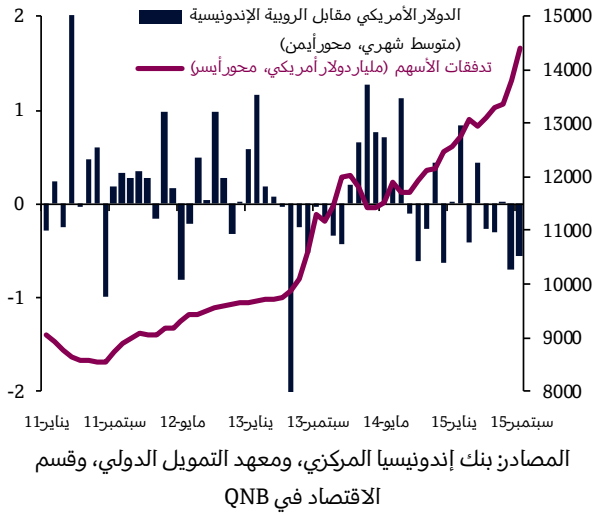


## إندونيسيا بين مطرقة الصين وسندان بنك الاحتياطي الأمريكي

ديسمبر ونتيجة لذلك، تراجع قيمة الروبية الإندونيسية بحوالي 50% مقابل الدولار الأمريكي منذ مايو 2013. وقد أضرت هذا الأمر بالنمو الاقتصادي حيث قلص من القدرة الشرائية للمستهلكين. كما أدت الزيادة في أسعار الفائدة المحلية، التي كانت تهدف إلى احتواء مشكلة هروب الأموال، إلى نقص الاستثمارات.

### تدفقات رؤوس الأموال وسعر الصرف



قد لا يكون بإمكان إندونيسيا فعل الشيء الكثير للتأثير على البيئة الخارجية، لكن بإمكانها معالجة بعض القضايا الداخلية التي قد تساهم في التخفيف من التأثير السلبي للظروف الاقتصادية العالمية عليها حالياً. وتحديداً، فإن قلة الاستثمارات لمدة طويلة أدت إلى حدوث اختناقات حادة في طرق الإمداد وإلى عدم تماشي البنية التحتية مع النمو السكاني. ويتجلى ذلك في الاختناقات المرورية الحادة واكتظاظ شبكة النقل والنقص الكبير في تزويد خدمات المياه والكهرباء. وأدى ذلك إلى تراجع النمو إلى ما دون المستوى، وارتفاع التضخم، وارتفاع أسعار الفائدة، وفقدان التنافسية الذي أدى بدوره إلى استمرار عجز الحساب الجاري.

لكن انتخاب الرئيس الجديد جوكو (جوكوني ويدودو) في أكتوبر 2014 رفع الآمال بشأن تصحيح الأوضاع وإنعاش

لقد قلنا مراراً في السابق بأن الاقتصاد العالمي يخضع حالياً لتأثير عاملين رئيسيين: التباطؤ في الاقتصاد الصيني واحتمال تشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة. فقد كانت الصين هي محرك النمو في الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة، ومن شأن التباطؤ الاقتصادي فيها أن يكون له تأثير كبير على عدد من شركائها التجاريين وأسعار السلع الأساسية. وفي نفس الوقت، أدى خروج بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي من عصر السياسة النقدية شديدة التيسير إلى هروب رؤوس الأموال من الأسواق الناشئة وزيادة التقلبات في أسعار الأصول. وتجسد اندونيسيا، ربما أكثر من أي دولة أخرى، قوة ونفوذ هذين العاملين الدوليين. غير أن حكومتها قد بدأت في اتخاذ بعض التدابير الإصلاحية التي قد تساعد على التعامل مع هذه البيئة العالمية الصعبة.

ظل معدل النمو في الاقتصاد الصيني يسير في اتجاه نزولي في السنوات الأخيرة، مما يعكس جزئياً الانتقال من نموذج النمو الذي يقوده الاستثمار إلى نمو يقوده الاستهلاك، وهو ما يمثل جزئياً اعتدال مستويات النمو في الصين بعد سنوات عديدة من معدلات نمو مرتفعة جداً. وكان التباطؤ في الصين عبئاً على النمو في اندونيسيا بسبب انخفاض الطلب من الصين على الصادرات الإندونيسية. وبوجه خاص، كان للتباطؤ في الصين تأثير سلبي على أسعار السلع الأساسية، وهي تعدّ هامة لإندونيسيا بالنظر إلى أن صادراتها الرئيسية هي السلع مثل الفحم والغاز وزيت النخيل والنفط الخام.

علاوة على ذلك، يؤثر التشديد المحتمل للسياسة النقدية في الولايات المتحدة سلباً على إندونيسيا. فقد عاش البلد موجات متكررة من هروب رؤوس الأموال منذ منتصف عام 2013 عندما أعلن بنك الاحتياطي الفيدرالي عن نيته في تخفيض برنامج التيسير الكمي. كما أنه لا زال معرضاً لمزيد من موجات هروب رؤوس الأموال على ضوء الزيادة المرتقبة لأسعار الفائدة في الولايات المتحدة خلال شهر

يمكن لتنفيذ هذه التدابير أن يُخفف من وطأة التأثيرات الخارجية المعاكسة التي تواجه إندونيسيا، وقد يجعل البلاد أيضاً أقل عرضة للصدمات العالمية مستقبلاً. ويمكن لتقليل اختناقات الإمداد أن يقلل التكلفة المحلية، مما يؤدي إلى زيادة تنافسية المنتجات الإندونيسية. ومن المفترض أن يؤدي ذلك إلى تقليص عجز الحساب الجاري في إندونيسيا وجعل البلاد أقل عرضة لهروب رؤوس الأموال. لذلك فإننا نتوقع تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي من 4.5% في عام 2015 إلى 5.0% في 2016 وإلى 5.5% في 2017، شريطة أن يتم تنفيذ هذه الإصلاحات.

الاستثمار في البنية التحتية. واتخذت الحكومة أربعة تدابير لزيادة الإنفاق على الاستثمار أولاً، قامت الحكومة بزيادة مخصصات الإنفاق الاستثماري في الموازنة الحكومية بأكثر من 7 مليار دولار أمريكي في عام 2015 وبنسبة 8% إضافية في مشروع موازنة 2016. ثانياً، بدأت الحكومة في الصرف الفعلي من هذه المخصصات الاستثمارية بعد البداية البطيئة التي شهدتها مطلع العام الحالي. ثالثاً، تبنت الحكومة إصلاحات تشريعية لتسهيل الاستثمار في البنية التحتية، خاصة فيما يتعلق باستحواذ الأراضي الذي تسبب في تأخير المشاريع في السابق. رابعاً، اتخذت الحكومة خطوات لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية من خلال تحسين شروط الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية.

## فريق QNB الاقتصادي

<b>ريم مسراوه</b> اقتصادية - متدربة هاتف: 4453-4642 (974+)	<b>حمدة آل ثاني</b> اقتصادية هاتف: 4453-4642 (974+)	<b>إحسان خمّان</b> اقتصادي هاتف: 4453-4423 (974+)	<b>روي فايغ*</b> كبير اقتصاديين هاتف: 4453-4643 (974+)	<b>زياد داود*</b> رئيس قسم الاقتصاد بالإنبابة هاتف: 4453-4642 (974+)
*المؤلف المراسل				

"إخلاء مسؤولية وإقرار حقوق الملكية الفكرية: لا تتحمل مجموعة QNB أية مسؤولية عن أي خسائر مباشرة أو غير مباشرة قد تنتج عن استخدام هذا التقرير. إن الآراء الواردة في التقرير تعبر عن رأي المحلل أو المؤلف فقط، ما لم يُصرح بخلاف ذلك. يجب أن يتم اتخاذ أي قرار استثماري اعتماداً على الظروف الخاصة بالمستثمر، وأن يكون مبنياً على أساس مشورة استثمارية يتم الحصول عليها من مصادرها المختصة. إن هذا التقرير يتم توزيعه مجاناً، ولا يجوز إعادة نشره بالكامل أو جزئياً دون إذن من مجموعة QNB."